نفاه وعند قوم صح فيه الوقف فاعل صح وعند متعلق بصح وضمير فيه يعود على الادراك ونقديم المتن وصح الوقف اى التوقف عن توجيح اثبات الادراك ونفيه وعدم الجزم باحد هما عند قوم من المتكلمين لتعارض الادلة فلا نجزم بثبوت الادراك له تعالى زيادة على العلم كاهل القول الاول لان المعتمد فى اثبات الصفات التى لا يتوقف عليها العقل انما هو الدليل السمعى ولم يرد باثبات صفة الادراك له تعالى سمع ولا نجزم بنفيها كاهل القول الثانى لانه انما يتمشى على قول بعض الظاهرية انه تعالى لا صفة له وهذا القول اسلم واصح من الاولين والادراك تمثل حقيقة المدرك عند المدرك يشاهد كما به يدرك ثم شرع فيما هو كالنتيجة لما قبله وهو الصفات المعنوية رابع الاقسام وهى سبع وقيل لها المعنوية نسبة للسبع المعانى التى فرع منها فقال وحيث وجبت له الحياة فهو حى كما علم من الدين بالضرورة وثبت بالكتاب والسنة بحيث لا يمكن انكاره ولانا وبدله انه تعالى حى وسميع وبصير وانعقد الاجماع عليه وما ثبت من كونه تعالى عالما قادرا اذ العالم القادر لا يكون الا حيا ضرورة وحقيقة الحى هو الذى تكون حياته لذاته وليس ذلك لاحد من الخلق وحيث وجب له العلم فهو عليم اى عالم وهو الذى علمه شامل لكل ما من شانه ان يعلم وحيث وجبت له القدرة فهو قادر والقادر هو الذى ان شاء فعل وان شاء ترك فهو المتمكن من الفعل والترك يصدر عنه كل منهما

نكسب

نكسب الدواعى المختلفة وحيث وجبت له الارادة فهو مريد وهو الذى تتوجه ارادته على المعدوم فتوجده وحيث وجب له السمع فهو سميع اى سميع لكنه حذف اليا منه للضرورة وحيث وجب له البصر فهو بصير لان كل حى يصح ان يكون سميعا وبصيرا وكل ما يصح للواجب من الكمالات يجب ان يثبت له بالعقل لبراءته عن ان يكون له ذلك بالقوة والامكان والجميع صفات كمال قطعا والخلو عن صفة الكمال فى حق من يصح اتصافه بها نقص وهو محال عليه تعالى ومن خصائصه سبحانه ان لا يشغله ما يبصره عن ما يسمعه ولا ما يسمعه عن ما يبصره بل يحيط علما بالمسموعات والمبصرات من غير سبقية ادراك باحدى الصفتين على الاخرى فلا يشغله شان عن شان واشار بقوله ما يشا يريد الى اختيار مذهب الجمهور من اتحاد المشيئة والارادة وانه يطلق احدا نما على الاخرى والمعنى ان كل ما يشاءه الله فهو من حيث انه مشيئ له مراد له وكل ما يريده فهو من حيث انه مراد له مشيئ له خلافا لمن فرق بينهما وسابع الصفات المعنوية انه تعالى متكلم لا خلاف لارباب المذاهب والملل فى ذلك انما اختلفوا فى معنى كلامه وفى قدمه وحدوثه وقد علمت معناه واما قدمه فياتى بيانه فى قوله وتره القران اى كلامه عن الحدوث ولما اثبت اهل الحق الصفات للحقيقة ورد ت عليهم شبهة من جانب من نفاها تقرير ها ان الصفات الوجودية اما ان تكون حادثة فيلزم قيام الحوادث بذاته وخلوه تعالى

نزيد توجيده سوابه فتخصصه ان من شان الارادة التخصيص وكان ان يقال اطلق الايجاد واراد به التاثير على طريق المجاز وتخصيص الارادة تاثير